مـــدى الـكـرمـل
المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية

ملفّات مدى

مخطط براڤر | ملف رقم 1، 2013
المحرران: إمطانس شحادة ونديم روحانا.

السياسة المنتهَجة حيال المجتمع العربيّ في النقب

إمطانس شحادة

السياسة المنتهَجة حيال المجتمع العربيّ في النقب

امطانس شحادة [1]

يكافح السكّان العرب البدو في النقب، منذ عام 1948، في سبيل الحصول على اعتراف الدّولة بملْكيّتهم لأراضيهم، والحصول على الخدمات الحكوميّة الممنوحة لسائر المواطنين في إسرائيل، كي يتمكّنوا من ممارسة حياة اجتماعيّة، والعمل وتكوين حياة ثقافيّة عاديّة. وبينما يكافح البدو من أجل كلّ ذلك، تعمل حكومات إسرائيل بمنهجيّة من أجل إبعادهم عن أراضيهم، وتجميعهم داخل عدد صغير قدر الإمكان من البلدات، وتقوم بإقصائهم عن برامج التنمية والتطوير.

سوف نتابع في هذا المقال القصير أبرز معالم السياسات الإسرائيليّة تجاه السكّان العرب البدو في النقب. ونودّ أن نوضّح أنّ سياسة الاستيلاء على الأراضي العربيّة، وإن كانت هي الأبرز في هذا المجال، ليست هي الوسيلة الوحيدة المتّبَعة لتهميش وتضييق الخناق على السكّان العرب البدو ومنع تطوير البلدات العربيّة البدويّة، المعترَف بها وغير المعترَف بها. بل إنّ هناك أساليب وسياسات وأجهزة حكوميّة أقيمت خصّيصًا لهذا الغرض.

هيئات خاصّة للسيطرة على السكّان البدو في النقب

يعيش السكّان البدو في البلدات غير المعترف بها في النقب داخل ما يشبه «فقاعة قضائيّة سياسيّة»، وَفقًا لتقرير مؤسّسة أدفا.[2] يُحْظَر عليهم إنشاء بيوت ثابتة، ويُحْظَر عليهم الحقّ في تسجيل أماكن سكناهم في بطاقات الهُويّة، ليس لهم سلطة محلّيّة، يُحْظَر عليهم تفعيل الحقّ السياسيّ الأساسيّ في الانتخاب وفي الترشّح للسلطة المحلّيّة، ويُحْظَر عليهم تلقّي خدمات حكوميّة كاملة، وتفعيل حقّ المِلْكيّة الأساسيّ بامتلاك وبيع المساكن. وكذلك السكّان البدو الذين انتقلوا إلى البلدات المدنيّة التي أقامتها الدولة من أجل تجميع السكّان البدو فيها، يقعون في ما يشبه فقاعة سياسيّة اقتصاديّة خاصّة بهم، وليس لديهم منظومات ملائمة من البنى التحتيّة تُمَكِّنُهم من القيام بنشاط اقتصاديّ وتوفّر مستوى معيشة كذاك الذي في البلدات

1. **إمطانس شحادة**، منسق برنامج دراسات اسرائيل في مدى الكرمل
2. سفيرسكي، شلومو، ويعيل حسّون، «**مواطنون مكشوفون: سياسة الدولة تجاه البدو في النقب**»، ميداع عل شفيون (معلومات حول المساواة)، ع 14، سبتمبر 2005.

اليهوديّة القريبة منهم؛ لذلك لا تختلف البلدات البدويّة المعترف بها كثيرًا عن البلدات غير المعترف بها، ولا يجري ضمّها بصورة عامّة إلى برامج التطوير الحكوميّة، سواء القطْريّة أو تلك المخصَّصة لمنطقة النقب.[3] ويضيف سفيرسكي وحسون «أنّ البدو في النقب ليسوا على أرض ثابتة، لأنّ الدولة تسعى طَوال الوقت من أجل سلبهم أراضيهم، ولأنّها لا تتعامل معهم كمواطنين لهم مكانة مساوية في إسرائيل».[4]

من ناحية الدولة، إنّ «معاملة البدو» هي مَهَمّة خاصّة تختلف عن معاملة سائر المواطنين، أنيطت بهيئات خاصّة تعمل على نحوٍ مستقلّ ومنفصل إلى حدٍّ كبير عن سائر هيئات السّلطة، أقامتها الدولة خصّيصًا بغية السيطرة عليهم. من الهيئات الخاصّة المسؤولة عن المجتمع البدويّ في الدولة هناك «سلطة تطوير البدو»، التي تعمل كهيئة داخل دائرة أراضي إسرائيل في وزارة الزراعة. جميع ميزانيّات الحكومة المخصَّصة للبدو، بما في ذلك ميزانيّات سلطات البلدات المُعْتَرَف بها، تُنقَل بواسطة سلطة التطوير لا بواسطة وزارات الحكومات المختلفة مباشرةً. الهيئة الثانية هي الدوريّات الخضراء (وهي هيئة أمن حكوميّة، يتركّز عملها وجهودها في المجتمع البدويّ في النقب). الهيئة الثالثة هي «سلطة تعليم البدو»، المسؤولة عن مجال التعليم في بلدات النقب، ولكن في العام 2005 انتقلت صلاحيّات السلطة إلى المجلس الإقليميّ أبو بسمة؛[5] وهو مجلس إقليميّ جديد، يُفْتَرَض فيه أن يعالج احتياجات المجتمع البدويّ كافّة في البلدات غير المعترف بها، سواء في منطقة نفوذها أو خارجها. لكنْ قسم كبير من السكّان البدو، وبخاصّة في المجلس الإقليميّ للقرى غير المعترف بها في النقب، يشكّكون في صدق نوايا المجلس الإقليميّ أبو بسمة. أُنْشِئ هذا المجلس بغية تطبيق سياسة الحكومة تجاه البدو في النقب، ويرمي إلى توسيع عمليّة تهويد النقب ومواصلة سياسة هدم البيوت. وفعلاً، ارتفعت وتيرة هدم البيوت منذ أن انتقلت الصّلاحيّات إلى المجلس الإقليميّ الجديد أبو بسمة. كلّ العاملين والموظّفين في المجلس الجديد هم يهود.[6] في المقابل، تتجاهل الحكومات المتعاقبة الاحتياجاتِ الأساسيّةَ للسكّان العرب، من حيث إهمال البنى التحتيّة، والتعليم، والصحّة، والتطوير الاقتصاديّ والمَرافق الخدماتيّة للسكّان. بل إنّ معظم برامج التطوير القطْريّة التي انْتُهِجَت في النقب تَجَاهَلت السكّانَ البدو وأهملتهم.[7]

منذ العام 2005، أُلْقِيَت معالجة «مشكلة البدو» (ذاك هو المصطلح المقبول في الخطاب الرسميّ لدى مؤسّسات الدولة) على عاتق مجلس الأمن القوميّ،[8] المجلس الذي يرى في المجتمع البدويّ تهديدًا للدولة، والذي عَرَّفَ المجتمعَ البدويّ في النقب على أنّه «مادّة متفجّرة» تكمن داخلها طاقةٌ لمواجهة عنيفة. فعلى

3. المصدر السابق، ص 3.
4. المصدر السابق، ص 13.
5. ميراف، ليفي، «ألغت وزارة التربية والتعليم سلطة تعليم البدو»، **حدشوت محلكا ريشونا**. 12.11.2005
6. **عرب 48**، 20.9.2005.
7. شولي، دختر (محرِّر) (2005) «**تطوير النقب والجليل من أجل اليهود فقط**»، سيكوي – الجمعيّة لدعم المساواة المدنيّة، القدس.
8. امطانس، شحادة (2006). **إسرائيل والأقلّـيّة الفلسطينيّة 2005**، حيفا: مدى الكرمل، ص 48.

سبيل المثال، حذّر المجلس في «التقييم السنويّ للعام 2005» من «الخطر الكامن في سيطرة البدو على مساحات هائلة من أراضي الدولة»، ومن تنامي التأثير لعناصر إسلاميّة «متطرّفة» على المجتمع. تطرّق التقرير إلى «المشكلة الديمغرافيّة»، ومن ضمن ذلك «التكاثر الطبيعيّ المرتفع» لدى المجتمع الفلسطينيّ.[9] وفي العام 2005، أقرّ الكنيست قانون الأراضي العامّة (طرد الغزاة) (تعديل)، 2005،[10] الذي يرمي إلى «إخلاء الأراضي العامّة من أيّ بشر، من الأملاك المنقولة، من الحيوانات، كلّ مبنى قائم عليها، وكلّ ما يتّصل بها بشكل ثابت». هذا القانون يسهّل عمليّة هدم البيوت من الناحية البيروقراطيّة، ويفرض عقاب السَّجن أو الغرامة إثْر الدخول إلى الأراضي العامّة أو السيطرة عليها. كذلك يهدف القانون إلى مصادرة أراضي العرب البدو في النقب والسيطرة عليها.[11]

توكيل مجلس الأمن القوميّ، وإقرار قانون طرد الغزاة، شَكَّلا علامة فاصلة في سياسات الدولة تجاه المواطنين البدو في النقب. ازدادت منذ تلك الفترة عمليّات هدم البيوت، ورشّ المحاصيل الزراعيّة بموادّ كيماويّة، وتضييق الحيّز على السكّان البدو. وبدأت الدولة بالبحث عن «حلّ نهائيّ لقضيّة استيطان البدو في النقب»، بدايةً عن طريق خُطَط وضعتها وزارة الداخليّة في العام 2006 (في فترة الوزير مئير شطريت)، ومن ثَمّ عَبر تعيين لجنة خاصّة مشتركة لعدّة وزارات. بهذا نرى أنّ سياسات التمييز وتضييق الخناق على السكّان البدو، والسيطرة على الأراضي العربيّة، ليست ظواهر حديثة نتاج الحكومة الحاليّة، وإنّما هي سياسة ثابتة في عقليّة المؤسّسات الإسرائيليّة تندرج تحت أهداف تحقيق السيطرة على الأراضي العربيّة في النقب، وتجميع السكّان العرب البدو في تجمّعات سكّانيّة على مساحات أراضٍ قليلة، واستمرار دونيّة مستوى المعيشة والحالة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة للسكّان البدو في النقب. تترجم هذه الأهداف والسياسات في الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة للسكّان البدو في النقب وفي المخطّط الحكوميّ الأخير لإعادة «ترتيب استيطان البدو في النقب»، أو ما بات يُعرف باسْم مخطّط برافير.

الحالة الاقتصاديّة الاجتماعيّة

وَفْقَ معطيات المسح الاقتصاديّ والاجتماعيّ لمركز «ركاز» للعام 2010،[12] بلغ تعداد السكّان العرب البدو في النقب قرابة 200,000 نسمة، 56% منهم تحت سنّ الرابعة عشرة، وتعيش قرابة 47% من العائلات البدويّة في النقب في «برّاكيّات». اعتمادًا على المعطيات ذاتها، قالت 52% من الأُسَر العربيّة في النقب إنّها سوف تحتاج إلى وحدة سكنيّة إضافيّة واحدة على الأقلّ خلال السنوات العشر القادمة، وأنّ 67% منهم لا

9. المصدر السابق.
10. سلطاني، نمر (2005). **إسرائيل والأقلّـيّة الفلسطينيّة 2004**، حيفا: مدى الكرمل، ص 23-20.
11. جمعيّة حقوق المواطن في إسرائيل، «حقوق الإنسان في إسرائيل – صورة عامّة، 2005».
12. الفلسطينيّون في إسرائيل: المسح الاجتماعيّ الاقتصاديّ 2010. ركاز: بنك المعلومات عن الأقلّـيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، جمعيّة الجليل.

يستطيعون توفير هذه الحاجة.

من حيث مَنالِيّة الحصول والقرب من الخدمات العامّة، تَبَيّن أنّه لا تتوافر خدمات صناديق المرضى إلاّ لـِ 54.4% من العائلات، وأنّه لا تتوافر فروع بريد إلاّ لـِ 53.7% منها، وأنّ 47% من الأُسَر تَبعد أماكن سكنها عن المواصلات الرئيسيّة أكثر من كيلومتر واحد، وَ 48% منها تبعد أماكن سكنها عن المدارس أكثر من كيلومتر واحد، وَ 44% منها تبعد أماكن سكنها عن أقرب مركز صحّـيّ (عيادة صحّـيّة) أكثر من كيلومتر واحد، وَ 93% من هذه الأُسَر تَبعد أماكن سكنها عن المستشفى الأقرب إليها أكثر من خمسة كيلومترات.

في ما يتعلّق بالمشاركة في قوى العمل، نجد أنّ 40% فقط من سكّان النقب يشاركون في قوى العمل، بواقع 65% لدى الرجال وَ 16.8% لدى النساء. ويعمل في عمالة كاملة 55.7% فقط. وبلغت نسبة البطالة 14.2% (بينما لم تتعدَّ الـ 6% كمعدّل عامّ في إسرائيل في العام ذاته). ويتبيّن كذلك أنّ مصدر الدخل الأساسيّ لقرابة 30% من العائلات البدويّة هو من مخصّصات التأمين الوطنيّ على أنواعها، وأنّ متوسّط الدخل الشهريّ للعائلة البدويّة في النقب بلغ في العام 2010 قرابة 7,500 شيكل جديد (مقابل 8,200 متوسّط الدخل لكافّة العائلات العربيّة في إسرائيل وقرابة 13,000 لدى الأُسَر اليهوديّة).

في مجال التعليم، تشير معطيات المسح أنّها الأسوأ بين كافّة فئات المجتمع العربيّ في البلاد، وهي متردّية جدًّا مقارَنةً بالمعدّل العامّ في الدولة. فعلى سبيل المثال، 2.7% فقط من السكّان البدو يتعلّمون في جامعة، ونسبة التسرّب من المدارس هي الأعلى في دولة إسرائيل (بلغت 16.6% من مجموع الطلاّب في المدارس)؛ ونسبة الحاصلين على تعليم ما فوق 13 سنة دراسيّة بلغ 13% مقابل 18.1% كمعدّل عامّ لكلّ المواطنين العرب؛ ونسبة المتعلّمين ما بين 10 وَ 12 سنة تعليميّة بلغت 38.5% (مقابل 42.5% كمعدّل عامّ لدى المواطنين العرب)؛ ونسبة المتعلّمين ما بين 0 وَ 6 سنوات تعليم بلغت 32.6% (مقابل 18%).

في ظلّ هذا الواقع الحياتيّ الصعب، يُضطرّ السكّان العرب البدو في النقب، ومعهم السكّان العرب في إسرائيل، إلى مواجهة مخطَّط حكوميّ جديد للاستيلاء على أراضيهم (خطّة «برافر- غولدبرغ») يجحف بحقّهم بشكل بالغ ويحرمهم حقّهم في المسكن والكرامة.

خطّة جديدة، أهداف قديمة

في 11.9.2011، أقرّت الحكومة الإسرائيليّة قبول توصيات تقرير طاقم الوزارات لتطبيق توصيات «لجنة ترتيب استيطان البدو في النقب»،[13] أو ما بات يُعرف بـِ «خطّة برافر». وقد لقيت هذه الخطّة معارضة شديدة من قِبَل المواطنين العرب والمؤسّسات التمثيليّة والأحزاب العربيّة. ففي بيان للجنة التوجيه

13. قرار حكومة 3707، تاريخ 11.9.2011، «قبول توصيات تقرير طاقم الوزارات لتطبيق توصيات لجنة ترتيب استيطان البدو في النقب»: www.pmo.gov.il/PMO/Secretarial/Decisions/2011/09/des3707.htm

العليا لعرب النقب يحمل العنوانَ «مخطّطات الحلّ النهائيّ لعرب النقب»، تفسّر اللجنة مَخاطر الخطّة وإسقاطات قبول الحكومة لها. وجاء في البيان:[14]

«بعد أن فشلت مخطّطات الحكومة لترحيل العرب وتركيزهم ودفعهم للتنازل عن أراضيهم، جاءت المخطّطات الأخيرة، متمثّلةً بلجنة القاضي المتقاعد غولدبرغ (عُيّنت في 28-10-2007) التي قدّمت توصياتها في 11-11-2008، ولأنّ التوصيات لم تَرُقْ للحكومة رغم أنّها لم تلبِّ الحدّ الأدنى من مَطالب عرب النقب، أقامت الحكومة الإسرائيليّة لجنة جديدة لبحث توصيات لجنة غولدبرغ ولوضع آليّات لتنفيذ التوصيات، سُمّيت «لجنة برافر». لكن، الجديد في هذه اللجنة أنّه بدلاً من القاضي الذي ترأّس لجنة غولدبرغ، ترأّسَ اللجنةَ الجديدة إيهود برافر -وهو عضو في مجلس الأمن القوميّ ومدير قسم التخطيط الإستراتيجيّ في مكتب رئيس الحكومة-. وعلى العكس من لجنة غولدبرغ التي كان في عضويّتها مندوبان عربيّان من بين أعضائها الثمانية، ليس هناك أيّ عضو عربيّ في لجنة برافير، أي إنّها تُقْصي عن عضويّتها أيَّ ممثّل عن أصحاب القضيّة التي يبحثون فيها ويقرّرون مصيرها، وكذلك إنّ لجنة برافير لم تلتقِ ولم تستمع إلى أيّ من المواطنين العرب في النقب».

أقيمت لجنة برافير في 18.1.2009، وأنهت عملها وقدّمت توصياتها للحكومة في 3.5.2011، وحُوّلت التوصيات إلى رئيس مجلس الأمن القوميّ الجنرال يعقوب عميدرور لمناقشتها، ممّا يؤكّد أنّ الحكومة تتعاطى مع القضيّة كأنّها قضيّة أمنيّة وخطر قوميّ وبعقليّة ترى المواطنين البدو أعداء. بعد إدخال التعديلات «الأمنيّة» للجنرال عميدرور، حُوّلت التوصيات إلى مجلس الوزراء حيث أُدخلت تعديلات طفيفة ومن ثَمّ أُقِرّت في 11.9.2011.

مضمون المخطّط الذي جرى إقراره: [15]

1. مصادرة ونزع المِلْكيّة عن نصف مليون دونم من أراضٍ تعود ملْكيّتها للعرب في النقب.
2. مصادرة ونزع المِلْكيّة دون تعويض بأرض بديلة عن أراضي الرعاية والأراضي الجبليّة الواقعة في منطقة السياج[16]. من الجدير ذكره أنّ مساحة منطقة السياج ثلاثمئة ألف دونم يقيم عليها الآن سكّان عرب النقب البالغ عددهم مئتي ألف نسمة، وتشكّل 3% من مساحة أراضي النقب البالغة اثني عشر مليون دونم بالرغم من أنّ البدو في النقب يشكّلون 32% من مجمل سكّان النقب.

14. بيان لجنة التوجيه العليا لعرب النقب، «مخطّطات الحلّ النهائيّ لعرب النقب»، 2.12.2011، موقع الجبهة: www.aljabha.org/print.asp?i=64203
15. أنظروا المصدر 13.
16. لتعريف «منطقة السياج» راج مقالة أورن يفتحئيل ومقالة منصور النصاصرة في هذا الملف.

3. يؤكّد القرار كلَّ قرارات المحاكم الغيابيّة التي صدرت ضدّ المواطنين البدو والبالغ عددها 80 قرارًا صُودر بموجبها 70 ألف دونم. كذلك يصادِق على كلّ قرارات المصادرة التي صدرت ضدّ أراضي العرب في النقب منذ العام 1948 ويلغي حقَّ أهلها في الحصول على التعويض بأرض بديلة.
4. يحظر القرار إقامةَ أيّ تجمّع سكنيّ عربيّ غربيّ الشارع 40 (شارع رئيسيّ في النقب) يمتدّ من مفترق طرق بيت كما - بئر السبع - تلاليم.
5. تحويل ما تُسمَّى "سلطة تسوية توطين البدو" من مسؤوليّة وزارة الإسكان إلى مسؤوليّة مكتب رئيس الحكومة، وتعيين طاقم في مكتب رئيس الحكومة يعمل على تنفيذ الخطّة.
6. إقامة وحدة خاصّة في وزارة الأمن الداخليّ لتنفيذ قوانين الأراضي وقوانين التخطيط والبناء في النقب.
7. يضع المخطّط جدولاً زمنيًّا أقصاه 5 سنوات لبحث ادّعاءات المِلْكيّة، بَعدها تُسجَّل الأراضي باسم الدولة، وكلّ تأخير عن الجداول الزمنيّة المحدّدة يؤدّي إلى معاقبة المواطن البدويّ بانتقاص العُروض المقدَّمة حتّى إلغائها إذا لم يلتزم بالفترة الزمنيّة المحدّدة .
8. إقامة محاكم خاصّة تبحث اعتراضات المواطنين البدو -وهي ذات طابع سياسيّ أغلبيّة أعضائها معيَّنون من طرف الحكومة، ولا تجري المناقشة من خلال المحاكم القائمة.

بالاضافة إلى ذلك، يشترط القرار الحكوميّ المذكور الاعترافَ بأيّ قرية بدويّة جديدة بقرار من الحكومة، ويرى أنّ الحلّ الأمثل للقرى غير المعترف بها في النقب هو نقل السكّان إلى أحياء داخل القرى المعترف بها مقابل تعويض للبلديّات التي تستوعب المهجَّرين إليها، وتوسيع مسطّح القرى القائمة لتشمل تجمّعات سكنيّة للقرى غير المعترف بها، بينما يكون الخَيار الأخير هو الاعتراف. وكذلك يشمل توصيةً بالتعامل بحزم ضدّ البناء غير المرخَّص الجديد. وفي ما يتعلّق بالبناء غير المرخَّص القديم، ستُحدَّد فترة زمنيّة للترخيص تبدأ بعدها حملة هدم بيوت، وتُلقى مصاريف الهدم على أصحاب البيوت. المخطَّط المقترَح يهدّد بتدمير وتهجير 14 قرية وترحيل 30 ألف مواطن عربيّ من أراضيهم.

في ما يتعلّق بموقف لجنة التوجيه العليا لعرب النقب، جاء في البيان: «إنّ البدو هم أصحاب النقب الأصليّون على مدار التاريخ، وهم الشعب الأصيل، لم يهاجروا إليه بل هم منه وإليه. منذ عام 1948، أقامت الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة عشرات المدن اليهوديّة والقرى الزراعيّة والكيبوتسات والمزارع الفرديّة لليهود، وفي المقابل حاولت تركيز البدو على أقلّ مساحة من الأرض. وعلى سبيل المقارنة، إنّ منطقة نفوذ مدينة رهط (التي يعيش فيها 52 ألف نسمة) هي 21 ألف دونم، بينما منطقة نفوذ المجلس الإقليميّ بني-شمعون (التي يبلغ عدد سكّانها اليهود 6,000 نسمة) تبلغ 440 ألف دونم. على هذا الأساس، إنّ

موقفنا هو رفض المخطَّطات الحكوميّة والقرار الحكوميّ الصادر بهذا الشأن في 11.9.2011، ونرى بها مخطَّطاتِ مصادَرةٍ ونزعِ ملْكيّة وتهجيرٍ وتطهيرٍ عرقيٍّ وترحيلٍ».

وبحسب الجغرافيّ د. ثابت أبو راس فإن: «هذه الخطّة إن صادقت عليها الحكومة، مع التعديلات الأخيرة، تنصّ على الْتهام نحو 500 ألف دونم من أصل 600 ألف دونم من أراضي عرب النقب التي ترفض الحكومة تسجيل ملْكيّتهم عليها. والحديث يدور عن مصادرة أراضٍ تساوي أكثر من 75% ممّا يملكه كافّة السكّان العرب في البلاد. إنّها نكبة صغرى يجب عمل المستحيل من أجل تجنُّبها... من الواضح أنّ الحكومة الإسرائيليّة تتعامل مع عرب النقب وكأنّهم مشكلة أَمنيّة وبحاجة إلى جنرالات لحلّها وليست مسألة مدنيّة... لقد أصبح الخطاب والتشريع الأمنيّ للمؤسّسة الإسرائيليّة مدخلاً لحلّ قضايا عرب النقب، ليس فقط لأنّها لا تصحِّح الغبن التاريخيّ بحقّ عرب النقب منذ العام 1948، بل لأنّها ترسّخ سياسة العزل والحصار والتضييق، ولا تضع الحلول لقضايا عرب النقب الأهمّ، وقضايا الأرض والتخطيط والعدل الحيّزيّ».[17]

«الجزرة» الاقتصاديّة

في موازاة إقرار توصيات برافر، أقرّت الحكومة خطّة خماسيّة للتطوير والإنماء الاقتصاديّين للسكّان البدو (القرار رقم 3708)، تمتدّ على الأعوام 2012 -2016. الخطّة تسري على كافّة السكّان البدو القاطنين في منطقة بئر السبع، وترمي إلى وضع برنامج عمل مفصَّل مع ميزانيّات محدَّدة للتطوير والإنماء الاقتصاديَّيْن للسكّان البدو في النقب، بمشاركة الوزارات الحكوميّة ذات الصلة، وبمتابعة دائمة من قِبَل مكتب رئيس الورزاء. فهل فعلاً في مستطاع هذه الخطّة تغيير الأوضاع الاقتصاديّة للسكّان البدو في النقب؟

وَفْقًا لنصّ الخطّة، إنّ الأهداف الرئيسيّة هي:

1. تحسين الأوضاع الاقتصاديّة للسكّان البدو في النقب.
2. تقوية السلطات المحلّـيّة البدويّة، وتحسين أوضاعها الاقتصاديّة والماليّة، ورفع مستوى المعيشة في تلك البلدات.
3. تحسين الحياة الاجتماعيّة والمجتمع البدويّ والقيادات في البلدات البدويّة في النقب.
4. العمل على تحقيق أهداف الخطّة، من خلال الاهتمام الخاصّ والاستثمار في النساء والشباب، في مجالات العمل والتعليم، من منطلق الإيمان أنّ تحسين أوضاع تلك الفئات سوف يساهم مساهمة

17. أبو راس، ثابت، «عرب النقب وأراضيهم: بين مطرقة القَوْنَنة وسَندان الأَمْـنَـنَة»، 9.9.2011.

إيجابيّة وعظيمة في تحقيق التنمية والتطوير الاقتصاديّين للسكّان البدو في النقب.

وقد رصدت الحكوميّة ميزانيّة بقيمة 1.238 مليار شيكل لخمسة أعوام، بالإضافة إلى التزام مؤسّسة الجوينت برصد مبلغ آخر مقداره 25 مليون شيكل.

ممّا لا شكّ فيه أنّ الخطّة طموحة جدًّا ومتنوّعة المصادر والـمَحاور. لكن من الشرعيّ، واستنادًا إلى تجارب الماضي، أن نشكّ في نوايا الحكومة ومدى مصداقيّتها ورغبتها في تنفيذ الخطّة. فقد تعلّمنا من خطط حكوميّة سابقة طُرِحت تحت عنوان تطوير وتنمية الاقتصاد العربيّ أنّها تبقى في غالبيّتها العظمى حبرًا على ورق. المثال الأبرز على ذلك هو عدم تنفيذ خطّة المليارات الأربعة التي أقرّتها حكومة براك في العام 2001 بعد هبّة أكتوبر. حينذاك، لم تصرف الحكومة ربع الميزانيّات التي وُضعت. كذلك فإن البلدات البدويّة في النقب تخلو من أيّ بنًى تحتيّة حديثة، وتفتقر إلى ميزانيّات تطوير على مدار عشرات السنوات، ومن المستبعد أن تَفِيَ ميزانيّاتٌ قليلة كهذه بالغرضِ – يبلغ مقدارها قرابة 250 مليون شيكل في العام الواحد – فاحتياجات البلدات البدويّة أكبر من ذلك بكثير. علاوة على هذا، إنّ تطبيق الخطّة أُنِيط بـِ «هيئة تطبيق خطّة ترتيب استيطان البدو في النقب» في مكتب رئيس الورزاء. معنى هذا أنّها مرتبطة ومشروطة بموافقة السكّان البدو على ما اقترحته الخطّة من شروط لتسوية قضيّة الأرض في النقب، أي هي مشروطة بتنازل السكّان العرب عن أراضيهم والانتقال، بشكل أو بآخر، إلى البلدات المعترف بها. وَفقًا لموقف لجنة التوجيه العليا لعرب النقب وقيادات المجتمع العربيّ في إسرائيل من الخطّة، يمكن التكهّن أنّ تنفيذها سيكون صعبًا وغير مقبول على السكّان البدو.

جميع هذه الأمور تجعلنا نشكّك تشكيكًا جِدّيًّا في رغبة الحكومة في تنفيذ خطّة التطوير، منها ربط التطوير الاقتصادي بالموافقة على التنازل عن الأراضي العربية ووجود ثقافة عدم تنفيذ خطط التنمية والتطوير الـمُعَدّة للبلدات العربيّة، وكذلك لأسباب اقتصاديّة تصعّب إمكانيّة تنفيذ بنود الخطّة. وعلى ما يبدو، إنّ خطّة التنمية والتطوير وُضِعت كأداةَ إغراء وَ «جزرة» للسكّان البدو في النقب للقبول بالإجحاف والغبن في خطّة تسوية استيطان البدو في النقب.

خـاتـمـة

بعد قبول الحكومة الحاليّة، في بداية العام الجاري (2013)، توصيات لجنة برافر لتسوية «قضيّة استيطان البدو في النقب»، بات واضحًا أنّ الهدف الأساس لسياسات الحكومات المتتالية هو طرد السكّان العرب البدو من أراضيهم، وعلى وجه التحديد في القرى غير المعترَف بها، ونقْلهم إلى التجمّعات السكّانيّة المعترف بها، وهو ما يعني سيطرةَ الدولة على أوسع مساحة ممكنة من أراضي العرب في النقب، وتجميعَهم في أقلّ مساحة ممكنة من الأرض. تحت هذه المستجدّات، وتزايُد عمليّة هدم البيوت في النقب، أخذت قضيّة السكّان العرب البدو تتبوّأ مكانة مهمّة في الحيّز العامّ لدى الفلسطينيّين في الداخل ولدى القيادات العربيّة، وتحوّلت إلى قضيّة عامّة مركزيّة، وباتوا يتعاملون معها كـَ «نكبة صغيرة» وَ «حلّ نهائيّ لقضيّة البدو في النقب» سيكون لها إسقاطات على كافّة المواطنين العرب في إسرائيل، وعلى تصرّفاتهم السياسية وآليّات النضال السياسيّ المستقبليّ. وقد أخذ النضال العربيّ الحاليّ ضدّ مخطّط برافر والسياسات الحكوميّة طابعًا جديدًا يرى أنّه لا يمكن تجزئة نضال المجتمع العربيّ وتقسيمه واستنزاف الطاقات والموارد، بل ينبغي النضال ضدّ مصدر التمييز والإجحاف، ضدّ السلطة القائمة ومخطّطاتها تجاه العرب التي تتّخذ عدّة أشكال وَفقَ المكان الجغرافيّ، أي وضع مخطّط برافر ضمن تعامل الحكومة العامّ تجاه العرب، لا تجاه العرب سكّان النقب فحسْب. لذا، يمكن التخمين أنّ تنفيذ مخطّطات الحكومة لا يتعلّق بنوايا واحتياجات الحكومة فقط، وإنّما يقترن كذلك باستمرار النضال العربيّ ضدّ هذه المخطَّطات والسياسات التي يمكن لها أن تمنع تطبيق السياسات المجحفة أو على الأقلّ التقليل من وطأتها.